التبعية الاقتصادية في الاقطار النامية وموقع دول الخليج منها

د. انطونيوس كرم *

مقدمـــة

أخذ مفهوم التبعية في الاونة الاخيرة اهمية متزايدة ، واحتدم النقاش بين المفكرين الذين اهتموا بمفهوم التبعيـــة وبالقضايا التي طرحها وبالنتائج التي توصلوا اليهـــا .

ولا يقتصر مفهوم التبعية على المجال الاقتصادي ، بل يتعداه الى المجالات الثقافية والسياسية والعسكرية . وقد تكون التبعية الثقافية أهم تلك المجالات وأكثرها خطرا على الاطلاق . وقد ارتبط مفهوم التبعية منذ البداية بمجموعة من مفكري العلوم الاجتماعية الذين ينتمون الى دول أمريكا اللاتينية ، ثم انضم اليهم في مراحل لاحقة مفكرون من مناطق أخرى من العالم . والفكرة المركزية في أدبيات التبعية هي أن التخلف في العالم بوجه عام ـــ وفي أمريكا اللاتينية بوجه خـــاص ـــ هو نتيجة لتلك العلاقة التي تربط الدول المتخلفة أو النامية بالدول الرأسمالية المتقدمة ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية .

والكثير من الافكار التي تتردد في أدبيـــات التبعيـــة والخلاصـــات التي توصلت اليها هي من النوع الذي يتقبله الذهن ، لاول وهلة ، ببداهة فائقة . الا أن نقاط الضعف الاساسية في هذه الادبيات تكمن في بعض الطرق التي يستخدمها « مفكرو التبعيـــة » (أي الذين اهتموا بمفهوم التبعيـــة وبأدبياتها) للتوصل الى خلاصاتهم ، وفي غياب نظرية شاملة ـــ أو اطار تحليلي شامل على الاقل ـــ ليجمع بين الافكار الكثيرة التي تضمنتها أدبيات التبعية والتي أتى

---

* يعمل مدرسا في قسم الاقتصاد بجامعة الكويت . عمل سابقا أستاذا مساعدا في جامعـــة جاكسنفيل الامريكية . حصل على الدكتوراة في علم الاقتصاد من جامعة « تامبل » الامريكية . وله عدة مقالات نشرت في المجلات العلمية العربية والعالمية .

معظمها بشكل وصفي يصعب اختبار مدى صحتها بالطرق العلمية المألوفة (١) و (٢) .

في هذه الورقة سنقوم بمراجعة سريعة لمفهوم التبعية وأدبياتها ونركز الى حد كبير على مساهمة كتاب أمريكا اللاتينية في أدبيات التبعية بعدها ننتقل الى مناقشة مدى انطباق مفهوم التبعية على دول الخليج العربي . ثم نقوم ببناء واحتساب ومناقشة أهم مؤشرات التبعية في دول الخليج العربي . وفي الخلاصة نوجز النتائج الاساسية التي توصل اليها البحث ، ونقترح بعض الخطوط التي يمكن اتباعها في بحوث مستقبلية .

مراجعة سريعة لادبيات التبعية

في ظل الاستعمار القديم كانت كلمة « توابع » Dependencies تطلق على المناطق التي كانت الدول الاستعمارية تسيطر على حياتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية دون أي مشاركة تذكر من قبل الشعوب المحلية .

وحتى بعد أن حصلت جميع الدول النامية تقريبا على استقلالها السياسي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، استمر استخدام كلمات « تابع » و « تبعية » بل ان هذا الاستخدام ازداد في الاونة الاخيرة ، وان تكن المعاني التي تتضمنها هذه الكلمات قد تبدلت بعض الشيء .

ويرى « المفكرون الراديكاليون » (٣) Radical Economists ـ وعدد كبير من الزعماء الوطنيين في الدول النامية ـ أنه بالرغم من أن الدول النامية قد حصلت على استقلالها السياسي الرسمي ، الا أنها لا تزال تعيش في حالة تبعية للدول الرأسمالية المتقدمة في المجالات الثقافية والاقتصادية والعسكرية ، وان تكن اشكال هذه التبعية قد تغيرت منذ انتهاء الاستعمار القديم ـ بأساليبه المباشرة والظاهرة ـ وظهور أشكال جديدة مما يسمى بالاستعمار الحديث ـ بأساليبه الخفية وغير المباشرة (٤) . ويضيف هؤلاء المفكرون بأن تبعية الدول النامية للدول الرأسمالية المتقدمة هي سبب تخلف هذه الدول . وبالتالي فان الشرط الضروري ـ ان لم يكن الكافي ـ لنمو هذه الدول وخروجها من حلقات التخلف التي تعيش فيها هو كسر علاقات التبعية التي تربطها بالدول الرأسمالية المتقدمة . ولكن كسر علاقة التبعية تتطلب في الغالب ثورة اجتماعية وسياسية لتقضي على التبعية من جذورها (٥) وهنا نجد أحد الاسباب الرئيسية التي تفسر تركيز « المفكرين الراديكاليين » في مناقشاتهم على مفاهيم الاقتصاد السياسي ، في حين يركز منتقدوهم على مفاهيم ونظريات اقتصادية بحتة .

من جهة أخرى ، نجد أن معظم المفكرين التقليديين (٦) الذيـــن اهتموا بقضايا التخلف والتنميةيسلمون بأن الدول النامية لا تزال تعاني من رواسب الاستعمار القديم في بعض خصائص بنيانها الاقتصادي والثقافي والاجتماعي ، الا أنهم يعتقدون بأن هذه الرواسب لا بد أن تضمحل وتختفي تدريجيا مع مرور الزمن بعد أن تكون هذه الدول قد تمكنت من رســـم وتنفيذ السياسات المطلوبة لتدعيم بنيانها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

ومع اختفاء رواسب الاستعمار القديم تصبح الظروف مؤاتية أكثر لتعاون مثمر بين الدول النامية والدول الصناعية . وعلى عكس « المفكرين الراديكاليين» نجد أن المفكرين التقليديين يرون أن أسباب تخلف الدول النامية تكمن في ظروفها الداخلية من بدائية وازدواجية في التكنولوجيا المستخدمة ، وانخفاض في معدلات الادخار والتراكم الرأسمالي ، وارتفاع في معدلات النمـــو السكاني ، وصغر الحجم الاقتصادي لهذه البلدان ، وتخلف المؤسسات الاجتماعية والقيم السائدة فيها وغيرها من خصائص التخلف المألوفة (٧) .

والامر الذي أعطى قوة الدفع لادبيات التبعية هو الشعور بالاحباط الذي تولد في أعقاب وصول نمط النمو الذي اتبعه معظم دول امريكا اللاتينية خلال الخمسينات الى الطريق المسدود مع بداية الستينات . ونمط النمو الذي سار عليه عدد كبير من دول امريكا اللاتينية فـــي الفترة المذكورة ينطلق من نموذج الامم المتحدة المسمى بنموذج « اكلا » (ECLA) والذي وضعته مجموعة من علماء الاقتصاد والاجتماع في امريكا اللاتينية وعلى رأسهم الاقتصادي الشهير « رووِل بريبش » Raul Prebisch والفكرة المركزية في هذا النموذج هي دعوة دول امريكا اللاتينية الى اتباع استراتيجية احـــلال الواردات بمنتجات محلية . وقد ساهمت بالفعل هذه الاستراتيجية في خلق قاعدة صناعية في عدد من دول امريكا اللاتينيـــة كالبرازيل والارجنتـــين والمكسيك ، الا أن هـــذه الاستراتيجية بدت في أوائل الستينات وكأنها استنفدت نفسها بعد أن ساهمت في خلق مشاكل التضخم المستعصية والعجز الهائل في موازين مدفوعات هذه الدول والديون الضخمة التي سببتها ـــ الامر الذي فتح الباب على مصراعيه لنموذج جديد في التنميـــة .

ولعل تعريف « تيوتونيودون سنتوس » Theotonio Dos Santos هو أوضح التعاريف التي أعطيت للتبعية والـــذي اعتبرها **« حالة يكون فيهـــا اقتصاد بعض الدول مرتبطا بنمو وتوسع اقتصاد اخر . وتأخذ علاقة التشابك بين اقتصاد دولتين أو أكثرة وبينهما والتجارة الدولية شكل تبعية عندما تستطيع بعض الدول (المهيمنة أو المسيطرة) أن تتوسع وتنمو ذاتيا ، في حين أن الدول الاخرى (التابعة) لا تستطيع أن تفعل ذلك الا كانعكاس لتوسع ونمو الاقتصاد المهيمـــن (٨) .**

كذلك فان تعريف « اندريه فرانك » Andre Frank لا يختلف كثيرا عن تعريف « تيوتونيودون سنتوس » للتبعية ، الا انـــه قد يعطينا صورة ذهنية افضل عن علاقات التبعية . ويرى « فرانك » أن التبعية هي وضع مكون من **« سلسلة كاملة من المراكز** metropoles **والتوابع** satellites **تربط معا اجزاء النظام الرأسمالي بكامله من مراكزه الرئيسية في أوروبا والولايات المتحدة الى ابعد المواقع في أرياف امريكا اللاتينية ، كل من هـــذه التوابـــع يعمل كأداة امتصاص لرأس المال أو الفائض الاقتصادي** economic surplus **من التوابع الى المراكز المحيطة بها ومنها الى المركز العالمي للنظام الرأسمالي بأكملـــه »** (٩) .

وأي نمو تحققه الدول النامية في اطار هذا النمط من العلاقات هو « نمو تابع » Satellite development أي لا يملك لا الحركة الذاتية — self-generating ولا صفة الديمومة (١٠) self-perpetuating

وبالرغم من أن المفكرين الذين اهتموا بموضوع التبعية — خصوصا الذين ينتمون منهم الى دول امريكا اللاتينية — لا يتفقون فيما بينهم على كل جوانب القضايا التي يطرحونها ، الا أن الفلسفة التاريخية المشتركة التي ينطلقون منها تجعلهم يكررون بشكل ملحوظ نفس النمط من الحجج — الامر الذي يساعدنا على ايجاز أدبيات التبعية بثلاث خلاصات اساسية .
الخلاصة الاولى : التبعية والتخلف هما نتيجة لتوسع النظام الرأسمالي في العالم
الخلاصة الثانية : التبعية تسبب استغلال الدول النامية من قبل الدول الرأسمالية المتقدمـــــة .
الخلاصة الثالثة : التبعية تولد التخلف ، وبالتالي فان التنمية الذاتية تتطلب كشرط أساسي كسر علاقات التبعية القائمة (١١) .

بالنسبة للخلاصة الاولى القائلة بأن التبعية والتخلف هما نتيجة لتوسع النظام الرأسمالي في العالم ، فهذا ما يردده جميع « مفكري التبعية » . وهكذا يرى « سانكال » Sunkel مثلا أن **« التقدم والتخلف .. همـــا عمليتان متلازمتان : « وجها التطور التاريخي للنظام الرأسمالي »** (١٢) . كمـــا ترى « سوزان بودنهايمر » Suzanne Bodenheimer ان **« نقطـــة الانطلاق لتحليل نقدي لتخلف امريكا اللاتينية هي أن امريكا اللاتينية اليوم ، ومنذ القرن السادس عشر ، جزء من نظام دولي تهيمن عليـــه الدول المتقدمة حاليا ، وان التخلف في امريكا اللاتينية هو نتيجة لسلسلة معينة من العلاقات التي يقوم عليها هذا النظـــام »** (١٣) .

أما بالنسبة للخلاصة الثانية والقائلة بأن تبعية الدول النامية هي سبب استغلال هذه الدول من قبل الدول الراسمالية المتقدمة ، فان كتاب التبعية يرون في معظمهم ان حالة التبعية هي التي تسمح للدول الراسمالية المتقدمة بسحب جزء كبير من الفائض الاقتصادي من الدول النامية ، وان الشركات متعددة الجنسية هي الاداة التي يتم بواسطتها سحب هذا الجزء من الفائض المذكور (١٤) .

أما كيف تتسبب التبعية التي تعيش فيها امريكا اللاتينية ــ ودول العالم الثالث بوجه عام ــ تخلف هذه الدول ، فبالرغم من أن الكتاب الذين اهتموا بهذا الموضوع لم يتكلموا باسهاب ووضوح كافيين في هذا الجانب من ادبيات التبعية ، الا اننا نرجح بأنهم يعتقدون بأن « عملية التفريغ الراسمالية » decapitalization التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسية من خلال نشاطها في الدول النامية هي التي يتم من خلالها « تهميش » marginalization وتفقير هذه الدول (١٥) .

وينتهي كتاب التبعية الى القول بأنه ما دامت الدول النامية تعمل في اطار قوانين النظام الراسمالي الدولي ، فليس هناك من أمل لهذه الدول للخروج من تخلفها لان هذا التخلف هو نتيجة حتمية لعمل هذه القوانين التي تولد التقدم في جزء من النظام الراسمالي والتخلف في الجزء الاخر من النظام نفسه . أما بالنسبة لامكانية تعديل هذا النظام او الخروج منه وايجاد البديل له ، فاننا نجد تفاوتا في المواقف التي يتخذها أولئك الكتاب في هذا المجال (١٦) .

لقد حاولنا في مكان اخر اعادة تعريف مفهوم التبعية وبناء نموذج نظري واطار تحليلي شامل قادر على جمع معظم الافكار التي وردت في أدبيات التبعية ووضع خلاصاتها بشكل يسمح باختبارها بالطرق العلمية المألوفة (١٧) . وقلنا هناك بأنه يمكن أن نعتبر بلد أ (أو مجموعة من البلدان المتحالفة ح) في حالة سيطرة بالنسبة لبلد ب (أو لمجموعة من البلدن ن) والبلد ب (ن) في حالة تبعية بالنسبة للبلد أ (ح) ، اذا كانت النشاطات السياسية والعسكرية والثقافية والاقتصادية في البلد ب (ن) تتأثر بشكل خطير Critically في حال ان البلد أ (ح) ــ لسبب أو لاخر ــ اتخذ أقصى اجراءات ممكنة ضد البلد ب (ن) ، في حين أن أقصى اجراءات مضادة يمكن للبلد ب (ن) أن يتخذها لن تترك اي أثر عميق على النشاطات المقابلة في البلد أ (ح) (١٨) .

ويظهر بوضوح أنه لا يمكن فصل مفهومي السيطرة والتبعية عن عامل القوة ببعديها العسكري والاقتصادي واللذين يتلازمان عادة في عصرنا هذا ،

وان كان اللجوء الى القوة ــ أو التهديد بها ــ أصبح يقتصر علـــى الحالات التي تفشل فيها الدول المسيطرة في الحصول على ما تريده من الدول التابعة بالطرق السلمية أو في حال تهديد هذه الاخيرة لمصالح الدول السابقة .

ولكن علاقة السيطرة ــ التبعية تتضمن ، بالاضافة الى عنصر القوة ، حجم وتركيبة المبادلات التي تتم بين البلدين (أو المجموعتين) . وهكذا بقدر ما تكون المبادلات الخارجية ذات أهمية كبيرة بالنسبة لمجمل النشاطات في بلد ما وبقدر ما تكون هذه المبادلات مركزة في عدد قليل من النشاطات (خصوصا اذا كانت نشاطات حيوية) ومركزة في عدد قليل من الدول (خصوصا اذا كـــانت احدى أهم هذه الدول الدولة المستعمرة سابقا) ، بقدر ما يكون البلد في حالة تبعية للخارج ، والعكس بالعكس .

ولو ركزنا على الجانب الاقتصادي فقط ، فان الفرضية التي ننطلق منهـــا هي أنه بقدر ما تكون البنية الاقتصادية في بلد ما قد غالت في تخصصها وركزت على انتاج وتصدير سلعة واحدة (أو عدد قليل من السلع) الى دولة (أو عدد قليل من الدول احداها الدولة المستعمرة سابقا) والاستيراد من دولة (أو عدد قليل من الدول) بقدر ما يكون البلد المذكور في حالة تبعية لانه يصعب عليه ــ بل يستحيل ــ أن يتحول بالسرعة المطلوبة الى انتـــاج سلع اخرى بديلة أو استيرادها من دول أخرى ، اذا اضطر البلد المذكور أن يفعـــل ذلك لسبب أو لاخـــــر .

وهكذا فانه عندما نحاول أن نعرف ما اذا كانت هناك علاقة سيطرة ــ تبعية قائمة بين بلدين (أو مجموعتين) علينا أن نعرف حجم وتركيبة المبـــادلات القائمـــة بين البلدين (المجمـــوعتين) وعلاقات القوة (العسكريـــة) بينهمـــا . لذلك لا يمكن عادة الكشف عن علاقات السيطرة ــ التبعية في الظروف العادية حيث تجري المبادلات من خلال قنوات منظمة تؤلف معا النظام الدولي ، وانمـــا نكتشف طبيعة العلاقات بين الدول في الظروف غير العادية كحالات الحـــرب والمقاطعة الاقتصادية والازمات الدولية الاخرى .

ولا يخفى أن مفاهيم التبعية والسيطرة هي مفاهيم نسبية ونظرا لزيادة التشابك في المصالح بين الامم في عصرنا هذا ، نجد أن هناك درجات متفاوتة من التبعية والسيطرة في علاقات معظم الدول . لذلك يتوجب استخدام كلمات اكثر وأقل كلما تكلمنا عن السيطرة والتبعية بين الدول .

والواقع أن مفهوم التبعية الذي ناقشناه حتى الان يغطي فقط مـــا يمكن

تسميته بالتبعية الخارجية External Dependence والتبعية الخارجية ليست الا شقا واحدا من التبعية الكلية Over-all Dependence والشق الاخر هو ما يمكن تسميته بالتبعية الداخلية Internal Dependence والتي يمكن تعريفها بأنها مجمل العوامل والظروف الداخلية التي نتج عنها في فترة سابقة من التاريخ تفكك حضاري واجتماعي وسياسي في الدول التي نسميهـا حاليا بالدول النامية أو المتخلفة ، وأدى هذا التفكك ــ بل مهد ــ لدخول الغزو الاجنبي والاستعماري الغربي في مرحلة لاحقة .

فحالة التبعية التي تعيشها حاليا الدول النامية هي عبارة عـن وضـع ديناميكي تتفاعل فيه عوامل التبعية الداخلية وعوامل التبعية الخارجية بشكل دائري يبقي هذه الدول داخل حلقات تخلفها .

ولما كانت البحوث والدراسات التي تركز علـى مفهوم التبعية الداخلية وربط تفاعلها مع التبعية الخارجية لا تزال في مراحلها الاولى في أحسن الحالات لذلك يقتصر هذا البحث على مفهوم التبعية الخارجية .

التبعية في دول الخليـج العربي

عند البحث عن موقع دول الخليج في مجال التبعية يبدو وكأن هذه الدول تملك أقصى قدر منها بين دول العالم ، لان اقتصادياتها قائمة علـى انتـاج وتصدير سلعة النفط ، في حين أن جميع حاجات هذه الدول تقريبا من السلـع الاستهلاكية (بما فيها المواد الغذائية) والرأسمالية تأتي من الخارج . حتى الايدي العاملة في هذه الدول يأتي معظمها من الخارج . وهذا يعني أنـه في حال انقطاع تصدير النفط لمدة طويلة نسبيا ، أو في حـال انسداد قنوات الاستيراد التقليدية ، أو انسحاب الايدي العاملة الوافدة ــ مهما كانت الاسباب وراء ذلك ــ فان الشلل شبه التام سيصيب النشاط العام في هذه الدول .

وبالرغم من وجود كثير من الصحة في هذا الكلام ، الا أن صورة هـذه الدول ليست قاتمة الى الحد الذي ذكرناه وذلـك لسببين رئيسيين . السبب الاول هو كون النفط يختلف جذريا عن كل السلع والموارد الاخـرى . فأهمية النفط للاقتصاد الدولي لا يمكـن مقارنتها ــ في الوقت الحاضر على الاقل ــ بأهمية أية سلعة أو مورد اخـر . وهذا الامر يعطي الدول النفطية مزايا وقوة مساومة مع الدول المستهلكة للنفط لا يمكن نكرانها والتي تحسدها عليها دول نامية أخرى تنتج وتصدر مثلا المطاط أو البن أو الشاي أو حتى النحاس .

بالاضافة الى أهمية النفط الكبرى للاقتصاد الدولي ، فان تمركز انتـاج

وتصدير النفط في عدد قليل نسبيا من الدول تجمعها معا منظمة « الاوبيك » ـــ والتي تهيمن على قراراتها الاساسية دول الخليج ـــ فان ذلك يعطي من حيث المبدأ ، لهذه الدول الاعضاء القدرة على السيطرة على انتاج وتسعير النفط . وهذا ما حصل في الفترة القصيرة التي أعقبت حـــرب اكتوبـــر والتي سمحت بزيادات كبيرة في أسعار النفط . الا أن العوامل السياسية التي أدخلتها بعض الدول الاعضاء في منظمة « الاوبيك » الى قرارات المنظمة والتهديدات المبطنة والعلنية التي أعلنتها الولايات المتحدة ضد أي زيادات في أسعار النفط أو حظر نفطي ، قد أفقدت المنظمة القدرة على التحكم في تسعير النفط أو حتى في تحديد مستويات انتاجه ـــ الامر الذي أرجع تقريبا المعادلة النفطية الى ما كانت عليه قبل حرب اكتوبر ، اذا استثنينا الفوائض المالية التي نتجت حتى الان عن تلك الحرب ، بالرغم من تآكلها المستمر سواء بسبب المعدلات المرتفعة للتضخـــم الدولي ، أو بسبب انخفاض الدولار الذي تحدد على أساســـه اسعار النفط وتدفع بـــه الفواتير النفطية .

اما السبب الثاني الذي يخفف بعض الشيء من اعتماد دول الخليج على الدول الغربية هو كون جزء لا يستهان به من مستوردات دول الخليج الغذائية (كالفاكهة والخضار) يأتي من دول عربية مثل لبنـــان والاردن وسوريا . كذلك فان نسبة كبيرة من الايدي الوافدة التي تعمل في دول الخليج العربي تأتي من دول عربية . بالرغم من ذلك تبقى دول الخليج في حالة تبعية كاملة للدول الغربية في مجال استيراد القمح والسلع الراسمالية والتكنولوجيا (١٩) .

وكما ان الغرب بحاجة ماسة لاستيراد النفط من دول الخليج فان هـــذه الدول بحاجة ماسة للاسواق الغربية لتصدير النفط اليها (ولتوظيف الفوائض المالية فيها) ولاستيراد السلع الرأسمالية والتكنولوجيا وبعض المواد الغذائية الاساسية منها . وهكذا يبدو أن الطرفين في حالة تبعيـــة متبادلـــة mutual dependence أو في حالة تشابك Inter-dependence في المصالح المشتركة ـــ الامر الذي يخلق الظروف المؤاتية لتعاون مثمر بين الطرفين .

وهذا الامر يبدو صحيحا لاول وهلة . الا أننا يجب أن نتذكر أمرين . أولا : يجب أن لا ننسى أن اقتصاديات الخليج هي في حالة اعتماد كلي على النفط ، وهكذا فان رفاهية شعوب هذه البلدان ـــ بل ومصيرها ـــ تعتمد على مورد واحد قابل للنضوب وقابل لايجاد بدائل له قبل نضوبه ، وان كان من الصعب الجزم بالفترة الزمنية المطلوبة لايجاد بدائل اقتصادية للنفط ، لان التقـــدم التكنولوجي يأتي ـــ حسب شمبيتر Schumpeter ـــ على شكـــل امواج Waves ولا يتبع وتيرة مستقرة .

الامر الثاني الذي يجب ان نتذكره دائما ــ كما قلنا سابقا ــ بأن عنصر القوة العسكرية والاقتصادية لا يمكن فصله عن علاقة السيطرة ــ التبعية . وكما قلنا أعلاه ، لا يمكن اكتشاف علاقة السيطرة ــ التبعية بوضوح تام الا في الحالات غير العادية كحالات المقاطعة الاقتصادية والحروب والازمات الدولية الاخرى التي ينتج عنها انسداد في القنوات التجارية المألوفة .

ولو افترضنا قيام أي من هذه الحالات لوجدنا أي درجة من التبعية تعيش فيها دول الخليج . يكفي أن نتخيل اغلاق مضيق هرمز ونتائجه على تصدير نفط الخليج واستيراد كثير من حاجيات هذه الدول . أو لنتخيل حظرا نفطيا اضطرت دول الخليج أن تفرضه على الدول الغربية لاسباب تتعلق بتطورات القضية الفلسطينية .

فبامكاننا أن نتوقع حظرا مضادا من قبل الدول الغربية يأخذ شكل ايقاف تصدير السلع الغذائية والرأسمالية والتكنولوجيا ووضع اليد على توظيفات الدول الخليجية في الاسواق الغربية . واذا لم تكف هذه الاجراءات فان التهديد ــ واذا اضطر الامر تنفيذ ــ باللجوء الى استخدام القوة واحتلال آبار النفط يصبح شيئا متوقعا . لذلك كله نستطيع أن نقول أن دول الغرب في حالة تبعية نفطية لدول الخليج أقل من تبعية هذه الدول للغرب . الا أن هذه النقطة ستتبلور أكثر مع مناقشتنا لمؤشرات التبعية الاقتصادية في الخليج العربي .

مؤشرات التبعية الاقتصادية في الخليج العربي

سنتجاهل فيما تبقى من هذا البحث عنصر القوة العسكرية ، ونركز على مناقشة مؤشرات التبعية الاقتصادية في دول الخليج العربي . والواقع أن بعض مؤشرات التبعية الاقتصادية التي نجدها في الدول النامية غير النفطية غير موجودة في دول الخليج العربي . ومثال على ذلك هو مؤشر التبعية الذي يمثل مديونية معظم الدول النامية والعبء المترتب على خدمة هذه الديون ، في حين أن دول الخليج العربي تواجه مسألة توظيف فوائضها المالية .

بالاضافة الى كون مؤشرات التبعية الاقتصادية ، التي سنناقشها بعد قليل ، تنطبق على ظروف دول الخليج العربي بالدرجة الاولى ، فان مجموعة المؤشرات التي سنتناولها بالتحليل لا تشمل جميع مؤشرات التبعية التي يمكن تصورها ، وانما ركزنا على المؤشرات التي اعتبرناها أساسية والتي يمكن ايجاد الاحصائيات الضرورية لاحتسابها .

جـــدول رقـــم (١)

مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي في دول الخليج العربي وبعض الـــدول المتقدمـــة : ١٩٦٠ ، ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧٣ ، ١٩٧٤

(الصادرات + الواردات) / (الناتج المحلي الاجمالي *) (٪)

الدولة	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٤
الكويت	٨٥	٩١	٩٢	٩٣	١٠١
العراق	٦٨	٦١	٥٢	٦٦	٩٣
السعودية	٧٣	٧٩	٨٨	٩٤	١٠٠
الامارات العربية **	—	١٨	١٤٢	١٥٨	١٧٢
عمـــان	—	٨٦***	٩٥	١١٢	١١٢
البحرين	—	—	—	—	٥٩
قطـــر	—	—	—	—	—
الولايات المتحدة	٩	٩	١١	١٤	١٧
بريطانيـــا	٤٤	٣٩	٤٥	٥١	٦٢
اليابـــان	٢٢	٢٠	٢١	٢٠	٢٩
السويـــد	٤٧	٤٥	٤٩	٥٣	٦٦

ملاحظات : * الناتج القومي الاجمالي وليس الناتج المحلي الاجمالي في حالة البحـــرين .

** ابو ظبي فقط .

*** ١٩٦٤ .

المصـــــادر

(١) **Yearbook of International Trade Statistics**. U.N., several issues, especially the 1968 and 1975 issues.

(٢) **Yearbook of National Accounts Statistics**. U.N., several issues.

(٣) **المجموعة الاحصائية . مجلس التخطيط ، الكويت ، عدة أعداد .**

(٤) **اقتصاد امارة أبو ظبي بالارقام : ٧٠—١٩٧٤ ، دائرة التخطيط ، ١٩٧٦ .**

(٥) **خطة التنمية الخمسية . ٧٦—١٩٨٠ ، سلطنة عمان ، مجلس التنمية ، ١٩٧٦ .**

(٦) **التقرير السنوي . مؤسسة النقد العربي السعودي ، ١٩٧٦**

(٧) **Foreign Trade**. State of Bahrain, Ministry of Finance & National Economy. 1976.

ا ــ مؤشر درجة انكشاف الاقتصاد للخارج

$$\text{مؤشر الانكشاف الاقتصادي} = \frac{\text{الصادرات + الواردات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}}$$

يمثل مؤشر درجة انكشاف الاقتصاد للخارج مدى أهمية الصادرات والواردات من الناتج المحلي الاجمالي . وبقدر ما يكون مؤشر الانكشاف الاقتصادي أعلى بقدر ما يكون الاقتصاد أكثر تأثرا بـ « رياح التجارة » "Winds of trade" على حد تعبير أرثر لويس Arthur Lewis وهذا لا ينفي أن للتجارة الخارجية فوائد للمشاركين فيها شرط ان لا ينحصول الجزء الاكبر من النشاط الاقتصادي القومي الى اعتماد شبه كلي على التصدير والاستيراد كما هي الحال في الدول النامية ، وبالاخص في الدول النفطية .

وقبل أن نستخدم النتائج الاحصائية التي توصلنا اليها ، يجب التوضيح بأن ارتفاع مؤشر الانكشاف الاقتصادي لبلد ما لا يكفي للقول بأن هذا البلد هو في حالة تبعية للخارج . اذ أن هناك دولا متقدمة كاليابان وانجلترا والسويد وسويسرا تتصف بارتفاع نسبي في مؤشرات الانكشاف الاقتصادي فيها . وهذه الدول ليست في حالة تبعية بسبب ارتفاع هذا المؤشر ، وانما ارتفاع المؤشر المذكور يعني أن هذه الدول قابلة للعطب Vulnerable من التغيرات المفاجئة في الظروف المحيطة بالتجارة الخارجية . ولكي نتكلم عن وجود تبعية في بلد ما يجب أن تتوفر مجموعة من المؤشرات في آن واحد .

ولو ألقينا نظرة سريعة على الجدول رقم (١) لتبين لنا مدى المغالاة التي ذهبت اليها دول الخليج العربي في انكشافها الاقتصادي على الخارج . ونلاحظ من الجدول المذكور ليس فقط الارتفاع الكبير في مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي في دول الخليج ، بل أيضا كيف أن هذا المؤشر قد ازداد في اعقاب زيادات أسعار النفط في سنتي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ . ففي الكويت مثلا ارتفع مؤشر الانكشاف الاقتصادي من ٩٢ ٪ في سنة ١٩٧٠ الى ١٠١ ٪ في سنة ١٩٧٤ ، وفي السعودية من ٨٨ ٪ الى ١٠٠ ٪ ، وفي العراق من ٥٢ ٪ الى ٩٣ ٪ ، وفي عمان من ٩٥ ٪ الى ١١٢ ٪ . لكن اكبر درجة للانكشاف الاقتصادي في الخليج هي في دولة الامارات العربية حيث وصل الى ١٤٢ ٪ في سنة ١٩٧٠ و ١٧٢ ٪ في سنة ١٩٧٤ .

اما بالنسبة لمجموعة المقارنة المؤلفة من اربع دول متقدمة (الولايات المتحدة ، بريطانيا ، اليابان ، السويد) ، نلاحظ أن درجة الانكشاف الاقتصادي

في الولايات المتحدة هي الاقل بين الدول الاربعة المذكورة . ففي عـــام ١٩٧٠ بلغ مؤشر الانكشاف الاقتصادي في الولايات المتحدة ١١ ٪ ، وفي اليابان ٢١ ٪ وفي بريطانيـــا ٤٥٪ ، وفي الســـويد ٤٩٪ . وقـــد ازدادت هـــذه النسب في عام ١٩٧٣ نتيجة زيادة قيمة الفواتير النفطية التي تدفعها هذه الدول ثمنا لمستورداتها من النفط . وهكذا اصبحت النسبة في عام ١٩٧٤ ١٧ ٪ للولايات المتحدة ، ٢٩ ٪ لليابان ، ٦٢ ٪ لبريطانيا و ٦٦ ٪ للسويد . وعلى الرغم من الارتفاع النسبي لهذه الارقام ، الا انها تبقى اقل بكثير من الارقام المقابلة في دول الخليج العربـــي .

ويرى « كوزنيتس » Kuznets ان ارتفاع درجة الانكشاف الاقتصادي هو نتيجة مباشرة لصغر حجم الدول ، أي أن « كوزيتس » يفترض وجود علاقة عكسية بين حجم البلد ودرجة انكشافه الاقتصادي للخارج . وقد اختبرنا في مكان اخر هذه الفرضية على عينة من ثمان وثلاثين دولة نامية ووجدنا بالفعل أن هناك علاقة عكسية بين حجم البلد وانكشافه الاقتصادي ، الا أن معامل الترابط Correlation coefficient بين المتغيرين لم يكن مـــن القوة الاحصائية الكافية لنتجاهل دور التبعية الخارجية التي قامت في ظـــل الاستعمار القديم في خلق ابعد حدود المغالاة في انكشـــاف الدول النامية على التجارة الخارجية سواء كان حجمها كبيرا او صغيرا (٢٠) .

ب ــ مؤشر اهمية الصادرات في الناتج المحلي :

$$\text{مؤشرات اهمية الصادرات} = \frac{\text{الصادرات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}}$$

من الواضح ان مؤشر أهمية الصادرات في الناتج المحلي الاجمالي يؤكد على جانب مهم من الانكشاف الاقتصادي الذي ظهر مع المؤشر السابق .

ولو القينا نظرة سريعة على الجدول رقم (٢) لاخذنا فكرة واضحة عن مدى اعتماد اقتصاديات دول الخليج العربي على النشاط التصديري ، حيث أن نسبة الصادرات من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٧٠ تتراوح بين ٣٤ ٪ في العراق و ١٠٠ ٪ في دولة قطر ، في حين انها تصل الى ٩٤ ٪ في دولة الامارات العربية (هنا ، ابوظبي فقط) . اما في السعودية والكويت وسلطنة عمان فقد وصلت نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي خلال العـــام المذكور الى ٥٩ ٪ ، ٦٣ ٪ و٧٥ ٪ على التوالي .

جـــدول رقـــم (٢)

مؤشر اهمية الصادرات في الناتج المحلي في دول الخليج العربي وبعض الدول المتقدمة : ١٩٦٠ ، ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧٣ ، ١٩٧٤

الصـــادرات

الناتج المحلي الاجمالي * **(٪)**

الدولة	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٤
الكويت	٦٧	٦٩	٦٣	٧٨	٨٥
العراق	٤٢	٣٨	٣٤	٤٣	٦١
السعودية	٥٢	٦٠	٥٩	٧٤	٨٧
الامارات العربية **	—	—	٩٤	١٠٤	١١٨
عمـــان	—	—	٧٥	—	٦٩
البحرين	—	—	—	١ر٢٤	٢ر٢٩
قطـــر	—	—	١٠٠	—	—
الولايات المتحدة	٥	٥	٦	٧	٨
بريطانيا	٢١	١٩	٢٣	٢٤	٢٨
اليابان	١١	١١	١١	١٠	١٤
السويـــد	٢٣	٢٢	٢٤	٢٨	٣٣

ملاحظات : * الناتج القومي الاجمالي في حالة البحرين .

** أبو ظبي فقط .

المصـــادر : نفس المصادر المذكورة في أسفل الجدول رقم (١) .

كذلك من الملاحظ ان نسبة الصادرات من الناتج المحلي الاجمالي قد ازدادت بشكل ملحوظ مع زيادات اسعار النفط الكبيرة في عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ حيث وصلت الى اكثر من ٦٠٪ في جميع دول الخليج العربي المذكورة ، باستثناء البحرين ، حيث جاءت نسبة الزيادة اقل ، نظرا لان النفط يلعب دورا أقل أهمية من الدور الذي يلعبه في دول الخليج الاخرى * .

بالمقابل نجد أن نسبة الصادرات من الناتج المحلي الاجمالي في الولايات المتحدة لا تتعدى ٦٪ في العام ١٩٧٠ بالرغم من أن القيمة المطلقة للصادرات الامريكية ضخمة للغاية (٤٣ر٢ بليون دولار) . وبالرغم من أن الصادرات الامريكية وصلت الى أكثر من ٩٨ر٥ بليون دولار في عام ١٩٧٤ الا أن نسبتها من الناتج المحلي الاجمالي بقيت حوالي ٨ ٪ فقط . كذلك بالرغم من الاهمية القصوى التي تلعبها الصادرات في تنشيط الاقتصاد الياباني فان نسبة الصادرات من الناتج المحلي الاجمالي ازدادت بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٤ من ١١٪ الى ١٤٪ فقط . وبالرغم من أن نسبة الصادرات من الناتج المحلي الاجمالي في كل من السويد وبريطانيا أعلى بكثير مما هي عليه في الولايات المتحدة واليابان ، الا أنها تبقى أقل بكثير مما هي عليه في الدول النفطية .

جـ ــ مؤشر التركيز السلعي للصادرات

$$\text{مؤشر التركيز السلعي للصادرات} = \frac{\text{صادرات السلعة الرئيسية}}{\text{الصادرات}}$$

يقيس مؤشر التركيز السلعي للصادرات مدى التركيز على تصدير سلعة واحدة أو عدد قليل جدا من السلع . ونظرا لان دول الخليج العربي تعتمد اعتمادا كليا على تصدير سلعة واحدة وهي النفط (والغاز) ، لذلك اكتفينا بأخذ نسبة الصادرات النفطية من مجموع صادرات دول الخليج العربي (٢١) .

واذا رجعنا الى تعريفنا لمفهوم التبعية لقلنا أنه عندما يصل مؤشر التركيز على تصدير سلعة واحدة (أو سلعتين) الى حدود المغالاة ــ كما هو حاصل في جميع الدول النامية تقريبا ، خصوصا الدول النفطية منها ــ فان ذلك يشكل مؤشرا من مؤشرات التبعية ، لان البلد الذي يمثل فيه تصدير سلعة أو سلعتين

---

* يجب ان نستثني ايضا قطر لعدم توفر المعلومات الكافية لاحتساب مؤشرها . على كل حال فان المعلومات الضئيلة التي نملكها عن قطر تدفعنا الى توقع أن تكون نسبة الصادرات من الناتج المحلي الاجمالي عالية جدا ، خصوصا بعد العام ١٩٧٣ .

ما يزيد عن ٦٠ــ٧٠٪ من مجموع الصادرات (في الدول النفطية ما يزيد عن ٩٠٪) يصبح هذا البلد في وضع لا يسمح له بمقاومة اجراءات معادية يلجأ اليها بلد من البلدان (أو مجموعة منها) وبالتحول بالسرعة المطلوبة الى انتاج (وتصدير) سلع أخرى ، اذا انقطعت القنوات التجارية التقليدية بسبب اندلاع حرب أو مقاطعة اقتصادية ، أو ما شابه من الظروف غير العادية .

كذلك اذا رافق المغالاة في التركيز على تصدير سلعة واحدة (أو سلعتين) ان طبيعة السلعة هي من النوع الذي ينتج عنه تقلبات حادة في أسعارها ، كما أنه اذا كانت السلعة من النوع الذي تتحول « شروط التبادل » فيها لغير صالح الدولة المصدرة ــ كما هي الحال بالنسبة لمعظم الدول النامية ، وان كان الوضع يختلف بعض الشيء بالنسبة للدول المصدرة للنفط ــ فان ذلك سيكون عقبة أساسية في طريق تنفيذ أية خطة للتنمية يكون البلد النامي قد رسمها نظرا للتقلبات الحادة في « قدرة البلد الاستيرادية » Import capacity ، خصوصا بالنسبة لاستيراد السلع الرأسمالية التي تكون مشاريع التنمية بأمس الحاجة اليها .

بالاضافة الى ذلك ، فان كون قطاع التصدير في الدول النامية غالبا ما يكون من نوع الـ « "Enclave-type" » الذي يرتبط هيكليا ــ ان لم يكن جغرافيا ــ باقتصاديات الدول المتقدمة ، وليس بالاقتصاديات المحلية ، فان ذلك يعني أن قطاع التصدير سيكون عاجزا عن خلق « أثر المضاعف » Multiplier Effect في الاقتصاد المحلي أو خلق « ترابطات امامية وخلفية » Forward and Backward Linkages مهمة سواء في قطاع التصدير نفسه ، أو في القطاعات الاخرى . وعليه فان مساهمة قطاع التصدير غالبا ما تقتصر على مساهمة غير مباشرة لخلق مصادر تمويل بالعملات الصعبة . وهذا يعني أن قطاع التصدير في الدول النامية لا يستطيع ــ بوضعه الحالي ــ أن يساهم بشكل ملموس وفعال في خلق نمو ذاتي وثابت autonomous and sustained growth في هذه الدول .

ويظهر جليا من الجدول رقم (٣) كيف أن تخصص دول الخليج العربي ذهب الى أبعد حدود المغالاة في انتاج النفط ، حيث استطاعت هيمنة قطاع النفط على الاقتصاد المحلي القضاء شبه الكلي على النشاطات التقليدية التي كانت تقوم بها شعوب هذه الدول قبل عصر النفط ، في مجال الانسجة والصناعات اليدوية والخفيفة والمنتجات الزراعة (العراق) أو في المجالات المتعلقة بالنشاط البحري (الكويت وغيرها من دول الخليج) . وعليه فقد زادت نسبة الصادرات

النفطية عن ٩٠ ٪ من مجموع صادرات هذه الدول ، بل واقتربت في معظمها الى حدود الـ ١٠٠ ٪ ، خصوصا ابتداء من العام ١٩٧٤ ، حيث ظهر بوضوح اثر الزيادة الكبيرة التي طرات على اسعار النفط خلال العام المذكور والعام الذي سبقه حتى في البحرين حيث يلعب النفط دورا أقل أهميـــة بكثير من الدور الذي يلعبه في دول الخليج العربي الاخرى ، فان نسبة صادرات المنتجـات النفطية من مجموع الصادرات قد ازدادت من ٦٧٪ في العام ١٩٧٣ الى ٨٤٪ في العام ١٩٧٤ . وهذه نسب لا مثيل لها وتضع دول الخليج في أقصى درجات الاعتماد على النفط حيث ان أية تطورات تطرأ على اسواق النفط في مجـــال الانتاج او التسويق او تحديد الاسعار سيكون لها الاثر البالغ على رفاهيـــة شعوب المنطقة بـــل ومستقبلها .

جـــدول رقـــم (٣)

مؤشر التركيز السلعي الصادرات في دول الخليج العربي وبعض الدول المتقدمة : ١٩٧٠ ، ١٩٧٣ و ١٩٧٤

صادرات السلعة الرئيسية *

الصادرات (٪)

الدولـــة	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٤
الكـــويت	٩٣ر٨	٩١ر٣	٩٤ر٣
العـــراق	٩٤ر١	٩٤ر٩	٩٨ر٦
المملكة السعودية	٩٩ر٥	٩٩ر٦	٩٩ر١
الامارات العربية	٩٦ر٣	٩٦ر٨	٩٨ر٤
عمـــــان	—	٩٩ر٠	٩٩ر٠
البحرين	٧٥ر٠	٦٧ر١	٨٤ر٤
قطـــــر	٩٦ر٤	٩٧ر٢	٩٨ر٢
الولايات المتحدة	١٥ر٠	١٥ر١	١٤ر٨
بريطانيـــا	١٣ر٤	١٢ر٤	١١ر١
اليابـــان	١٧ر٦	٢٤ر٦	٢٤ر١
السويـــــد	١٤ر٦	١٦ر٢	١٤ر٦

ملاحظات : * بالنسبة لدول الخليج العربي فان السلعة الرئيسة هي بالطبع النفط ، أما في الدول المتقدمة الاربعة المذكورة ، فان « السلعة » الرئيسة هي معدات النقل .

المصـــدر : محتسبة مـن :
Yearbook of International Trade Statistics, U.N., Vol. 1., 1975.

ولو قارنا وضع دول الخليج العربي بوضع الدول المتقدمة الاربعة المذكورة في الجدول رقم (٣) لوجدنا بأن أهم « سلعة » تصدرها هذه الدول (معدات النقل) لا تشكل ــ بالرغم من كونها عبارة عن عدة سلع ــ أكثر من ١٤ ــ ١٥ ٪ من مجموع صادرات الولايات المتحدة في الفتـــرة ١٩٧٠ ــ ١٩٧٤ و١١ ــ ١٣ ٪ من صادرات بريطانيا ، و ١٤ ــ ١٦ ٪ من صادرات السويد ، و١٧ ــ ٢٤ ٪ من صادرات اليابان خلال نفس الفترة . وبالرغم من الاهميـــة البالغـــة لصادرات معدات النقل بالنسبة لاقتصاديات الدول المذكورة ، الا أن هذه الاهمية تبقى أقل بكثير من الاهمية التي يلعبها النفط في صادرات دول الخليج العربي .

د ــ مؤشرات اعتماد ايرادات الدولة على سلعة التصدير الرئيسية

$$= \frac{\text{ايرادات الدولـــة من صادرات السلعة الرئيسية}}{\text{ايرادات الدولة الاجمـــالية}}$$

هذا المؤشر يؤكد على مدى اعتماد ايرادات الدولة في منطقة الخليـــج العربي على ايرادات النفط . وعندما يصل هذا الاعتماد الى ما يزيد عن ٩٠ ٪ في معظم دول المنطقة ، فان ذلك يشكل مؤشرا للتبعية لان نشاطات الدولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي ــ الجارية منها والتنموية ــ يعتمد اعتمادا كليا على ايرادات النفـــط .

ونلاحظ من الجدول رقم (٤) أن الاعتماد على النفط كمصدر لايرادات الدولة قد ازداد بعد زيادات اسعار النفط في عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ . حتى في العراق ــ حيث امكانيات تطوير القطاع الزراعي والصناعي هائلة ــ فاننا نجد أن اعتماد ايرادات الحكومة العراقية على ايرادات النفط قد بلغت في العـــام ١٩٧٥ ما يقارب الـ ٨٤ ٪ من اجمالي ايرادات الدولة . كذلك بلغت النسبة في البحرين خلال العام المذكور ٨٣ ٪ . وتبقى ايرادات دول الخليج من مصـــادر أخرى كضرائب الدخل أما معدومة الوجود أو قليلة الفاعلية . وهـــذا عكس الوضع السائد في الدول المتقدمة حيث أن ايرادات الدولة تأتي في معظمها مـــن ضرائب الدخل التصاعدية على الافراد والشركات ، مما يعطي هذه الـــدول قاعدة ضرائبية ثابتة وواسعة تضمن الايرادات التي تحتاجها الدولة ، كمـــا تساعد ضرائب الدخل التصاعدية على اعادة توزيع الدخل القومي بشكل أكثر عدالة لفئات الشعب المختلفة والمناطق المختلفة في البلد الواحد . وهذا مـــا تفتقره الدول النامية بشكل عـــام .

هـ ــ مؤشر تصدير السلعة الرئيسية بشكلها الخـــام

$$= \frac{\text{الكمية المصدرة من النفط الخـــام}}{\text{الكمية المنتجة من النفط الخـــام}}$$

وهذا المؤشر يعطينا فكرة واضحة عن سلوك الدول الغربية التي اقامت مصافي تكرير النفط بالقرب من أسواقها على الرغم من المزايا الاقتصادية مـن اقامتها بالقرب من مناطق انتاج النفط ، وكيف أن الدول المنتجة للنفط لم تتمكن حتى الان من تكرير وتصنيع الا الجزء الزهيد من انتاجها من النفط الذي لا يزال في معظمه يصدر في حالته الخـــام .

جـــدول رقـــم (٤)

مؤشرات اعتماد ايرادا تالدولة على سلعة التصدير الرئيسية :

١٩٧٠ ، ١٩٧٣ ، و ١٩٧٤

ايرادات الدولة من سلعة التصدير الرئيسية :

مجمل ايرادات الدولـــة (٪)

الدولـــــة	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٤
الكويـــت	٩١ر٥	٩٢ر٢	٩٢ر٥
العـــراق	—	—	٨٣ر٩ **
السعوديـــة	٨٦ر٠	٩٢ر٨	٩٤ر٠
الامارات العربية *	٩٦ر٥	٩٦ر١	٩٧ر٥
عمـــــان	٩٧ر٤	٨٩ر٤	٩٣ر٥
البحريـــن	—	—	٨٢ر٨ **
قطـــــر	—	—	٥٩ر٣ **

ملاحظات : * ابو ظبي فقط . ** ١٩٧٥ .

المصـــادر: نفس المصادر المذكورة في اسفل الجدول رقم (١) خصوصـــا :

International Financial Statistics, IMF, Jan. 1978.

وهذا ما يظهر بوضوح من الجدول رقم (٥) حيث أن أربع دول خليجيـــة (من أصل ست) صدرت في سنة ١٩٧٦ ما بين ٩٤٪ من نفطها في حالة الخام (السعودية) و ٩٩ر٨ ٪ (قطر) . أما الامارات العربية فقد صدرت ٩٩ر٤ ٪ من نفطها على شكل الخام . فقط البحرين لم تصدر أيا من نفطها في حالته الخام أما الكويت فقد حسنت وضعها بعض الشيء حيث انها لم تصدر الا ٨٣ر٥ ٪ من نفطها بشكله الخام . وهذا يعطينا فكرة واضحة عن مدى تحقيق الـــدول النفطية الهدف القاضي بالسيطرة على صناعة النفط في مختلف مراحلها .

جـــدول رقـــم (٥)

نسبة ما يصدر من السلعة الرئيسية في حالتها الخـــام

في دول الخليج العربي : ١٩٧٦

(بآلاف البراميل يوميا)

الدولـــــــة	(١) كمية الانتاج	(٢) كمية الصادرات	(٣) النسبة المئوية (٢) : (١)
الكويت	٢١٤٥	١٧٩١	٨٣ر٥ ٪
العراق	٢٤٦٦	—	٩٤ر٤ ٪ **
السعودية	٨٥٧٧	٨٠٣٣	٩٣ر٧ ٪
الامارات العربية *	١٥٩٦	١٥٨٧	٩٩ر٤ ٪
البحريـــن	٥٨	—	٠ ٠ ٪
قطـــــر	٤٩٧	٤٩٦	٩٩ر٨ ٪

ملاحظات : * أبو ظبي فقط .

** لعام ١٩٧٤ . (محتسبة من بيانات ماخوذة من : المجموعة الاحصائية السنوية، مجلس التخطيط ، الكويت ، ١٩٧٦ و
The Petroleum Economist 1975 .

المصـــــدر : النفط والتعاون العربي ـــ المجلد الثالث ـــ العدد الثالث (أوابك) ١٩٧٧ ، ص ١٤١ .

و ــ مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات

$$= \frac{\text{الصادرات الى اهم شريكين}}{\text{مجموع الصادرات}}$$

مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات يقيس مدى تركيز صادرات الدولة في عدد قليل من شركائها في التجارة الدولية . وقد اعتمدنا هنا حلا وسطا اخذين تمركز الصادرات في أهم شريكين ، مع اعطاء اهمية خاصة اذا كان احد الشريكين الرئيسيين للدولة النامية هي الدولة المستعمرة سابقا . وبقدر ما يكون مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات مرتفعا في دولة ما بقدر ما تكون هذه الدولة أكثر قابلية للتأثر بقرارات خارجة عن سلطتها .

والفرضية هنا هي أن الدولة ــ في هذا المجال ــ كالمستثمر الخاص Private investor . وكما يحاول المستثمر الخاص أن ينوع في حقيبته التوظيفية Portfolio من أجل التقليل من المخاطر التجارية وغير التجارية ، كذلك نرى أن على الدولة أن تنوع ــ ليس فقط في السلع التي تصدرها ــ وانما ايضا في الدول التي تصدر اليها ، بحيث اذا اغلقت أسواق صادراتها ــ لسبب أو لاخر ــ لكان باستطاعتها أن تتحول الى تصدير سلعها الى أسواق أخرى .

ولو القينا نظرة سريعة على الجدول رقم (٦) لاستطعنا ان نبدي عددا من الملاحظات . أول ما نلاحظه هو أن انجلترا ــ الدولة المستعمرة سابقا ــ قد فقدت في السبعينات المرتبة الاولى التي كانت تحتلها سابقا في صادرات دول الخليج ، وذلك بسبب النفط الذي اكتشفته في بحر الشمال ــ الامر الذي قلص مستورداتها النفطية من دول الخليج العربي . وقد أصبحت اليابان في السبعينات أول دولة يصدر اليها النفط الخليجي .

جـــدول رقـــم (٦)
مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات في دول الخليج العربي وبعض الدول المتقدمة : ١٩٧٠ ، ١٩٧٣ ، و ١٩٧٤

الصادرات الى أهم شريكين (٪)
مجموع الصادرات

الدولـــــة	١٩٧٠	اسم البلدين	١٩٧٣	اسم البلدين	١٩٧٤	اسم البلدين
الكـــويت	٣٦ر٤	(UK-J)	٣١ر٤	(UK-J)	٤١ر٢	(UK-J)
العـــراق	٤٤ر٥	(F-I)	—	—	—	—
السعودية	٣٢ر١	(I-J)	٢٤ر٨	(I-J)	٢٧ر٣	(I-J)
الامارات العربية	—	—	—	—	٤٥ر٠	(F-J)
عمـــــان	٤٧ر٨	(UAE-UK)	٥٢ر٨	UK-UAE)	٤٧ر٤	(UK-UAE)
البحرين	—	—	٣٢ر١	(AUS-US)	٤١ر٢	(AUS-J)
قطـــــر	—	—	—	—	—	—
الولايات المتحدة	٣٢ر٦ **	(J-C)	٣٢ر٨	(J-C)	٣٠ر١	(J-C)
بريطـــانيا	١٧ر٠ **	(G-US)	١٧ر٩	(G-US)	١٦ر٦	(G-US)
اليـــابان	٣٥ر٧ **	(LB-US)	٣٠ر٧	(KR-US)	٢٨ر٠	(KR-US)
السويـــد	٢٤ر٧ **	(G-UK)	٢٤ر٨	(G-UK)	٢٣ر٦	(N-UK)

ملاحظات : * ابو ظبي فقط . ** ١٩٧١ .

الاحرف بين قوسين تمثل اهم شريكين لكل من الدول المذكورة في الجدول اعلاه .

الشريك الاول هو الحرف الذي يقع الى اليمين . وتختصر الاحرف الدول التاليـــة :

F = France J = Japan KR = S. Korea
G = Germany UK = United Kingdom C = Canada
I = Italy US = United States LB = Liberia
UAE = United Arab Emerates SA = Saudi Arabia N = Norway
AUS = Australia

المصـــادر : (١) نفس المصادر المذكورة في أسفل الجدول رقم (١) ، خصوصـــا :
Yearbook of International Trade Statistics, U.N., 1975.

(٢) **الاقتصادي الكويتي** ، مارس ــ اذار ، ١٩٧٨ .

جـــدول رقـــم (٧)

مؤشرات التركيز الجغـــرافي للواردات في دول الخليج العربي وبعض الدول المتقدمة : ١٩٧٠ ، ١٩٧٣ و ١٩٧٤

الواردات من أهم شريكين
(٪) ———————
مجموع الواردات

الدولـــــة	١٩٧٠	أسم البلدين	١٩٧٤	اسم البلدين	١٩٧٤	اسم البلدين
الكـــويت	٢٨ر٥	(J-US)	٣٢ر٠	(US-J)	٣١ر٢	(US-J)
العـــراق	٢٢ر٦	(USSR-UK)	١٧ر٤	(UK-USSR)	—	
السعودية	٢٩ر٤	(L-US)	٣٤ر٩	(J-US)	٤٠ر٩	
الامارات العربية *	٤٠ر٤	(J-UK)	٣٦ر٢	(UK-J)	٣٣ر٦	(UK-J)
عمـــــان	٢٧در	(UAE-UK)	٤١ر٥	(UK-UAE)	٣٧ر٧	(UK-UAE)
البحرين	٤٣ر٥	(J-UK)	٥٢ر١	(UK-SA)	٧٠ر١٠	(US-SA)
قطـــــر	٣٥ر٣	(US-UK)	٣٨ر٦	(J-UK)	٣١ر٩	(UK-J)
الولايات المتحدة	٤٣ر٨	(J-C)	٣٩ر٤	(J-C)	٣٤ر٤	(J-C)
بريطانيـــا *	١٧ر٤	(J-US)	١٨ر٣	(G-US)	١٧ر٥	(G-US)
اليابـــان *	٣٤ر٢	(AUS-US)	٣٣ر٣	(AUS-US)	٢٨ر٩	(SA-US)
السويـــد *	٣٣ر٠	(UK-G)	٣٢ر١	(UK-G)	٢٩ر٩	(UK-G)

ملاحظات : الاحرف التي تمثل الدول بين قوسين هي نفسها التي عرفناها في اسفل الجدول السابق رقم (٦) . بالاضافة الى ذلك L = Lebanon

المصـــادر: نفس المصادر المذكورة في اسفل الجدول رقم (١) ، خصوصـــا :
Yearbook of International Trade Statistics, U.N., 1975.

الملاحظة الثانية هي أن مؤشر التركيز الجغرافي لصادرات دول الخليج العربي ليس مرتفعا الى حدود المغالاة كما هي الحال بالنسبة للمؤشرات السابقة التي ناقشناها أعلاه . ويرجع العدد الكبير نسبيا من الدول التي تستورد النفط من دول الخليج العربي الى عدة أسباب :

أولا : يرجع الى كون النفط بمثابة الدم الذي يحرك الدورة الاقتصادية في العالم ، وعليه فان دول العالم كلها بحاجة للحصول عليه ، في حين أن دول الخليج العربي هي الوحيدة القادرة على تلبية الجزء الاكبر من الطلب العالمي .

ثانيا : يرتبط التنويع الجغرافي لصادرات دول الخليج العربي يكون النفط على أنواع : منه الثقيل ومنه الخفيف ، وقد تخصصت مصافي تكرير النفط في بعض الدول في تكرير النوع الخفيف ، في حين اقامت دول أخرى مصافي لتكرير النفط الثقيل لمزاياه الصناعية .

ثالثا : في الانخفاض النسبي لمؤشر التركيز الجغرافي للصادرات هو كون صادرات النفط تدفع بالعملة « الصعبة » — الدولار — الامر الذي يسمح للدول المصدرة للنفط باستيراد ما تشاء من أي أسواق تختار ، وهذا ما يعطيها ميزة خاصة في اختيار الدول التي تصدر اليها نفطها . وفي العام ١٩٧٤ ذهب ما بين ٢٧ ٪ و٤٠ ٪ من صادرات دول الخليج العربي الى دولتين رئيسيتين : في المرتبة الاولى جاءت اليابان وتلتها أما انجلترا أو فرنسا أو ايطاليا أو استراليا حسب البلد الخليجي (انظر الجدول رقم (٦)).

أما مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات في الدول المتقدمة في الجدول رقم (٦) ، فقد جاء ، على وجه العموم ، أقل مما هو عليه في دول الخليج ، الا ان الفارق لم يكن كبيرا . وجاء مؤشر الولايات المتحدة أعلى من مؤشرات الدول المتقدمة الاخرى المذكورة في الجدول رقم (٦) . ويرجع ذلك الى كون نصيب الاسد من هذا المؤشر هي صادرات لكندا التي يعتبر البعض تجارتها مع الولايات المتحدة من نوع التجارة الداخلية .

كذلك يظهر من الجدول رقم (٦) أن اليابان تسوق ثلث صادراتها تقريبا في الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية . أما السويد فان حوالي ربع صادراتها يذهب الى انجلترا والمانيا الغربية (١٩٧٠ و ١٩٧٣) أو الى انجلترا والنرويج (١٩٧٤) . وجاء مؤشر تركيز صادرات بريطانيا الجغرافي ليكون الاقل بين الدول المتقدمة المذكورة . وقد بلغ حوالي ١٧ — ١٨ ٪ فقط ، وتذهب هذه النسبة من صادرات انجلترا الى الولايات المتحدة والمانيا الغربية .

نستخلص من كل ما سبق أن مؤشر التركيز الجغرافي لصادرات دول

الخليج ليس مرتفعا الى الحد الذي يسمح باستنتاجات قاطعة ، وهذا على عكس الوضع في معظم الدول النامية الاخرى ، حيث ان الارتفاع الكبير في مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات يمكن اعتباره احد مؤشرات قياس التبعية .

ز ــ مؤشر التركيز الجغرافي للواردات

$$= \frac{\text{الواردات من اهم شريكين}}{\text{مجموع الواردات}}$$

وبطريقة مشابهة لمؤشر التركيز الجغرافي للصادرات ، فان مؤشر التركيز الجغرافي للواردات يقيس مدى تركيز واردات بلد ما في عدد قليل من شركائه في التجارة الدولية . وكما فعلنا مع مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات ، فان مؤشر التركيز الجغرافي للواردات سيكتفي بأهم شريكين .

وبقدر ما يكون هذا المؤشر مرتفعا بقدر ما يكون البلد مكشوفا لاجراءات عدائية من قبل شركائه التجاريين ، أو لتأثيرات أزمات دولية طارئة ، وبخاصة اذا كانت الواردات التي انقطعت ذات اهمية كبيرة كالمواد الغذائية والسلع الرأسمالية والتكنولوجيا ، كما هي الحال بالنسبة للسلع التي تستوردها دول الخليج العربي .

ويبين الجدول رقم (٧) أن مؤشر التركيز الجغرافي لواردات دول الخليج العربي لم يصل الى حدود المغالاة باستثناء البحرين حيث استوردت في عام ١٩٧٤ ما يقارب الـ ٧٠ ٪ من وارداتها الاجمالية من السعودية والامارات المتحدة . ومستوردات البحرين من السعودية تتكون في معظمها من النفط الخام الذي تكرره البحرين في مصافيها ، وتصدره بشكل منتجات مختلفة .

وفي حين ان مؤشر التركيز الجغرافي لدول الخليج العربي (باستثناء البحرين) ليس مرتفعا للغاية ، الا اننا لو احتسبنا مؤشر التركيز الجغرافي لمستوردات هذه الدول من سلع استراتيجية كالقمح والسلع الرأسمالية والتكنولوجيا لوجدناه أعلى ما يكون لان دول الخليج تستورد هذه السلع من عدد قليل جدا من الدول الغربية . وهكذا فان دولا غربية ــ خصوصا امريكا ــ تستطيع أن ترد على حظر نفطي من قبل العرب بحظر أمريكي (غربي ؟) معاكس يشمل المواد الغذائية والسلع الرأسمالية والتكنولوجيا . ويعطي الحظر الامريكي فاعليته القصوى اذا ضمنت امريكا مشاركة كندا واستراليا (القمح) واليابان ودول السوق الاوروبية المشتركة (السلع الرأسمالية والتكنولوجيا) .

والملاحظة الاخيرة التي تظهر من الجدول رقم (٧) هي أن مؤشر التركيز الجغرافي لواردات الدول المتقدمة الاربعة المذكورة في الجدول لا يختلف كثيرا عما هو عليه في دول الخليج العربي (باستثناء البحرين) . لكن لا بد من أن نلاحظ من الجدول المذكور أن مستوردات الدول المتقدمة تتركز بين بعضها البعض ، في حين أن الدول النفطية — وغيرها من الدول النامية — تحصل على معظم وارداتها من دول متقدمة . وهكذا نرى من الجدول رقم (٧) كيف ان الشريكين الرئيسيين للدول المتقدمة هما دول متقدمة أخرى : كندا واليابان بالنسبة للولايات المتحدة ، الولايات المتحدة والمانيا الغربية بالنسبة لبريطانيا ، المانيا الغربية وبريطانيا (أو النرويج) بالنسبة للسويد . فقط في حالة اليابان اصبحت السعودية ثاني شريك لها بعد الولايات المتحدة حيث حلت السعودية محل استراليا ابتداء من العام ١٩٧٤ . وهذا شيء مدهش خصوصا بعد أن زادت قيمة فواتير النفط التي تدفعها الدول المتقدمة للدول النفطية أضعاف ما كانت عليه قبل العام ١٩٧٣ . الا اننا على الرغم من ذلك لا يمكن أن نغفل حقيقة اساسية وهي أن مستوردات الدول المتقدمة من الدول النامية هي أكثر أهمية استراتيجية من مستوردات الدول المتقدمة من بعضها البعض ، لان الاولى مكونة ، في معظمها ، من الخامات الهامة التي تحتاجها الصناعات الغربية الاساسية ، في حين أن مستوردات الدول المتقدمة من بعضها البعض (على الرغم من اهمية قيمتها الاجمالية) تقتصر ، في معظمها ، على سلع صناعية بديلة تنتجها جميع هذه الدول في آن معا (مثلا : السيارات) .

د — مؤشر التبعية التكنولوجية :

ومؤشر التبعية التكنولوجية Technological dependence هو اهم مؤشرات التبعية على الاطلاق ليس فقط للاهمية الذاتية التي تلعبها التكنولوجيا في عملية التنمية ، بل لانه قل ما نجد مجالا بلغ فيه احتكار الدول الغربية وشركاتها متعددة الجنسية الدرجة التي وصل اليها احتكار التكنولوجيا الحديثة والمعرفة المرتبطة بها .

ولا نظن اننا بحاجة لجداول احصائية لنعرف ان دول الخليج العربي تعتمد على الاستيراد بشكل كبير جدا هي في مجال السلع الرأسمالية والتكنولوجيا . وتكتسب التكنولوجيا المتطورة أهمية كبرى في دول الخليج لان قلة السكان والايدي العاملة المحلية في المنطقة تدفع هذه الدول الى اللجوء الى تكنولوجيا كثيفة رأس المال Capital-intensive وصناعات آلية automated industries لتحل محل الايدي العاملة . وبما أن حاجات

هذه الدول في هذه المجالات ستزداد بسرعة ، وبما أن انتاج واستخدام السلع الرأسمالية والتكنولوجيا الحديثة يزداد تعقيدا مع مرور الزمن ، لذلك يمكن القول بأن اعتماد دول الخليج على استيراد التكنولوجيا سيتعمق يوما بعد يوم ، وبالتالي فان قدرة الايدي العاملة المحلية على استيعاب وتطويع — لكي لا نقول انتاج — التكنولوجيا الحديثة ستقل . وهذا سيدفع بالدول النفطية للتسابق من اجل الحصول على اخر انجازات التكنولوجيا الغربية دون القدرة على فهم الظروف التي رافقت انتاجها .

وتشكل التبعية التكنولوجية لب التبعية بأكملها ، وذلك ليس فقط لانها تعطي الدول الغربية التي تحتكر هذا المجال قدرة على ابتزاز الدول النامية ، على وجه العموم ، والدول النفطية ، على وجه الخصوص ، اذا حاولت هذه الاخيرة التهديد بحظر نفطي جديد ، وانما أيضا لاعتقادنا الراسخ بأنه لا يمكن للدول النامية — بما فيها الدول النفطية — أن تسير في طريق التنمية الذاتية والثابتة الا عندما تستطيع أن تنتج معظم حاجاتها من السلع الرأسمالية وتخلق التكنولوجيا التي تتلاءم مع ظروفها المحلية .

الا انه قد يكون غير واقعي مطالبة الدول النامية بخلق قطاع رأسمالي capital goods sector خاصة بالنسبة للدول التي لا يسمح حجمها الصغير بالقيام بذلك ، بدون تكبد تكاليف انتاج غير مقبولة ، حتى لو افترضنا امكانية الحصول على المعرفة المطلوبة لخلق قطاع من هذا النوع . والواقع أن اقامة قطاع رأسمالي تتطلب حدا أدنى في حجم السوق المحلي لانه لا يمكن أن نتوقع امكانية تصدير السلع الرأسمالية في المراحل الاولى من انتاجها وخصوصا أن الدول المتقدمة قد وضعت يدها على الاسواق الخارجية لهذه السلع .

وهكذا يوجد أمام دول الخليج العربي خياران لا ثالث لهما . أما أن تبقى هذه الدول على وضعها الحالي المتمثل بالتجزئة السياسية والاقتصادية ومحاولة كل دولة أن تحقق التنمية الاقتصادية بمفردها ، وسينتج عن هذا الخيار تعمق تبعية هذه الدول في مجال التكنولوجيا ، حتى ولو كان بامكانها أن تخفف بعض الشيء من مؤشراتها الاخرى . وفي اطار هذا الخيار ، فان دول الخليج العربي ستعرف النمو الاقتصادي القصير المدى ، لكنه سيبقى متذبذبا بتذبذب أسعار النفط ولن يتحول الى تنمية ذاتية راسخة .

والخيار الاخر هو اتباع أسلوب التكامل الاقتصادي (والسياسي) على مستوى منطقة الخليج العربي والمنطقة العربية بأكملها حيث يصبح من الممكن

انشاء قطاع راسمالي عربي ضخم وتكنولوجيا عربية حديثة ، ولو تطلب ذلك بعض الوقت . وهذا هو الشرط الاساسي لخلق الظروف المؤاتية للتنمية الذاتية والمستقلة في المنطقة .

وأخيرا نجد ، أن زيادات أسعار النفط في عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ قد زادت من مؤشرات التبعية التي ناقشناها أعلاه ، كما خلقت مؤشرات جديدة اهمها بروز تبعية دول الخليج للاسواق المالية الغربية لتوظيف الفائض المالي الذي نتج عن زيادات أسعار النفط .

الخلاصة :

أظهر هذا البحث أن دول الخليج العربي هي في حالة تبعية في جوانب كثيرة من حياتها الاقتصادية . وقد ظهر ذلك بالارتفاع غير المعقول في مؤشرات الانكشاف الاقتصادي والتركيز السلعي في الواردات المتعلقة ببعض المواد الغذائية الاساسية (القمح) والسلع الرأسمالية والتكنولوجيا .

الا ان مؤشرات التركيز الجغرافي للواردات (ككل) والصادرات ليست مرتفعة الى حدود المغالاة ، وليست أعلى بكثير من المؤشرات المقابلة في دول متقدمة كالولايات المتحدة وبريطانيا واليابان والسويد . والسبب في ذلك ، كما ذكرنا ، يرجع الى طبيعة النفط الفريدة من نوعها .

كذلك وجدنا أن الدولة المستعمرة سابقا لمنطقة الخليج — انجلترا — فقدت مرتبتها الاولى في تجارة الخليج وحلت محلها اليابان .

ووجدنا أنه من الممكن لدول الخليج العربي أن تخفف من كثير من مؤشرات التبعية فيها ، ما عدا التكنولوجية حيث ستزداد باستمرار ما لم تتبع هذه الدول أسلوب التكامل الاقتصادي على مستوى منطقة الخليج والمنطقة العربية.

كما ظهر كيف أن زيادات أسعار النفط في السنوات الاخيرة أدت الى ارتفاع في كثير من مؤشرات التبعية التي ناقشناها أعلاه وفي خلق مؤشرات جديدة في دول الخليج العربي ، كالاعتماد المتزايد على الاسواق المالية الغربية لتوظيف فوائضها المالية ، بالرغم من المخاطر التجارية وغير التجارية التي ترافق هذه التوظيفات .

الهـوامش :

(١) انظـر مثـلا :

Theotonio Dos Santos. "The Structure of Dependence". **American Economic Review.** May, 1970.

ايضـــا :

Andre G. Frank. "The Development of Underdevelopment". **Monthly Review.** September, 1966.

(٢) بالنسبة لمحاولة بناء نموذج نظري واطار تحليلي شامل لمفهوم التبعية ، انظـر :

Antonios Karam. "The Meaning of Dependence". **The Developing Economies.** Tokyo: Japan, September, 1976.

(٣) نفهم هنا بالمفكرين الراديكاليين هؤلاء المفكرين الذين يرفضون بعض أو كل الفرضيات الاساسية التي تقوم عليها النظرية الاقتصادية التقليدية ، كما يرفضون كثيرا من الخلاصات التي توصلت اليها . ويرتبط هؤلاء المفكرون ، بقليل أو كثير ، بالفكر الماركسي .

(٤) انظـر مثـلا :

Suzanne Bodenheimer. "Dependence and Imperialism: The Roots of Latin American Underdevelopment." in **Readings in United States Imperialism.** ed. K. T. Fann and D. C. Hodges (Boston: Porter Sargent Publishers, 1971), also, Fernando Cardoso. "Imperialism and Dependency in Latin America." **in structures of Dependency.** ed. F. Bonilla and R. Girling (Stanford University Press, 1973).

Theotonio Dos Santos. **op. cit.**

Andre Frank. **op. cit.**

Harry Magdoff. **The Age of Imperialism.** New York, London: Modern Reader, 1969.

Osvaldo Sunkel. "Big Business and 'Dependencia': A Latin American View". **Foreign Affairs.** April 1972.

Paul Baran. **The Political Economy of Growth.** (Monthly Review Press, 1968).

———— and Paul Sweezy. "Notes on the Theory of Imperialism." in **Readings in United States Imperialism.** op. cit.

Pierre Jalée. **The Pillage of the Third World.** New York: Monthly Review Press, 1968.

(٥) انظـــر مثـــلا :

Suzanne Bodenheimer. **op. cit.,** pp. 164-65.

(٦) نفهم هنا بـ « المفكرين التقليديين » المفكرين الذين يسلمون بالفرضيات الاساسية التي تقوم عليها النظرية الاقتصادية التقليدية وبالنتائج الرئيسة التي توصلت اليها .

(٧) Arthur Lewis. **Development Planning.** New York: Harper & Row, 1966, pp. 38-42. Also, Simon Kuznets: "Economic Growth of Small Nations." in **Economic Consequences of the Size of Nations.** New York: St. Martin's Press, 1960.

Ragnar Nurkse. **Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries.** New York: Oxford University Press, 1967, pp. 1-5 and Chapters 2 & 3.

D. McClelland and Winter. **Motivating Economic Achievement.** New York: Free Press, 1969 .

(٨) Theotonio Dos Santos. **op. cit.,** p. 231.

(٩) Andre G. Frank. "The Development of Underdevelopment". **Imperialism and Underdevelopment: A Reader,** ed. R. I. Rodes New York: Monthly Review Press p. 7.

(١٠) المرجع نفسه . ص ٨ .

(١١) انظـــر فـــي هـــذا المجـــال :

D. Ray. "The Dependency Model of Latin American Underdevelopment: Three Basic Fallacies." **Journal of Inter-American Studies and World Affairs.** Vol. 15, No. 1, February 1973, p. 7.

(١٢) O. Sunkel. **op.** cit. pp. 519-20.

(١٣) S. Bodenheimer. **op. cit.** pp. 157.

(١٤) انظـــر مثـــلا :

O. Sunkel. **op. cit.** pp. 518-21.

(١٥) المرجع نفسه . ص . ٥١٨ و ٥٢٨ــ٢٩ .

(١٦) قارن مثلا التفاوت في المواقف بين :

S. Bodenheimer. **op. cit.** p. 164 and O. Sunkel. **op. cit.** pp. 530-31.

(١٧) انظـــر :

Antonios Karam. **op. cit.** pp. 204-10.

(١٨) المرجع نفسه . ص ٢٠٤ .

(١٩) في هذا البحث نعتبر اليابان جزءا من الدول الغربية لاسباب عملية .

(٢٠) انظـــر :

A. Karam. "Economic Dependence and the Size of Nations". **Journal of the Social Sciences.** April, 1976, pp. 170-71.

(٢١) في الواقع بالنسبة للبحرين يمكن أن نأخذ سلعتين رئيستين للتصدير هما المنتجات النفطيـــة والالومنيـــوم .